أثر صيغة(أفعل التفضيل) في نقض المعنى_ دراسة في شعر النقائض_

الكلمات المفتاحية: صيغة التفضيل_ نقض المعنى_ شعر النقائض.

علي نجم عليوي أ.د. غادة غازي عبد المجيد
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية
162ar.hum@uodiyala.edu.iq ghadaghazi77@gmail.com

الملخص

من فنون الشعر المتجذرة في تراثنا العربي (فن النقائض)، وهو فنٌ قائمٌ على التناقض، والتنافر سواء أكان ذلك في ألفاظه، ومعانيه، أم كان ذلك على مستوى البنية التركيبية، والصيغ الصرفية، والظواهر الاسلوبية، والدلالية المختلفة؛ ولذا سيعنى هذا البحث بدراسة إحدى الصيغ الصرفية الفاعلة في تحقيق النقض اللغوي، وهي صيغة (أفعل التفضيل) للوقوف على خصوصية توظيف هذه الصيغة في شعر النقائض، وأثرها في تحقيق النقض اللغوي عند شعراء هذا الفن.

المقدمة

تشكّل الأبنية الصرفية آليةً من آليات النقض اللغوي في شعر النقائض عبر ما تحمله هذه الصيغ من دلالاتٍ متناقضة سواء أكان ذلك بما تؤديه الصيغة نفسها في الدلالة على المعنى ونقيضه، كأبنية جموع القلة، والكثرة، أو الصيغ الدالة على السلب والإزالة إذا ما وُضعت إزاء نقيضها من الصيغ الدالة على التحقيق وإثبات المعنى، أم كان النقض ناشئ عما يشغل تلك الصيغ من المعاني المعجمية المتضادة، والمتنافرة التي تؤدي وظيفة النقض اللغوي بصورة أخرى، وسيعنى البحث هنا بإحدى الصيغ الفاعلة في تحقيق النقض اللغوي في شعر النقائض ألا وهي (صيغة أفعل التفضيل)، فهذه الصيغة تؤدي وظيفة النقض من وجهين:

الأولى: ما تؤديه الصيغة ذاتها بما تفيده من معنى (الإشتراك)، أو نفيه، وسيأتي إيضاح خصائص هذه الصيغة الصرفية، والكيفية التي تؤدي بها وظيفة النقض.

والثانية: ما تؤديه الصيغة بما تحمله، أو بما يشغلها من دلالات معجمية متضادة ومتنافرة تؤدي وظيفة النقض.

وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي، والمقابلة بين النصوص في القصيدتين الناقضة، والمنقوضة للوقوف على ما تؤديه هذه الصيغة (أفعل) التفضيل من وظائف، ودلالات فاعلة في تحقيق النقض اللغوي.

وميّز البحث بين مستويين لهذه الصيغة في تحقيق النقض اللغوي، تسبقهما توطئة، وتعقبهما خاتمة:

فالمستوى الأول: في وقوع (أفعل) التفضيل حشوًا.

والمستوى الثاني: في وقوع (أفعل) التفضيل قافيةً.

توطئة: في مفهوم الصيغة، وخصائصها الدلالية:

اسم التفضيل: هو اسم مصوغ على وزن (افعل) للدلالة على الزيادة أو النقصان في شيء فيه تفاوت.(١)

أو هو وصف يصاغ على زنة (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما على الاخر في تلك الصفة.(٢)

وافعل التفضيل انما يبنى بشروط، وهي أن يكون فعله ثلاثياً مثبتاً مبنياً للمعلوم تاما منصرفا قابلا للتفاوت، ليس بدال على لون أو عيب أو حلية.(٣)

ما يعنينا مما سبق في هذا الموضع دلالة صيغة التفضيل على (الزيادة أو النقصان)، والمبالغة في المعنى وهذا ممّا انمازت به هذه الصيغة، فضلاً عن الدلالة على (الاشتراك) بين طرفي التفاضل، وكذلك ما اشترطه الصرفيون في صياغة فعله وهو أنْ يكون قابلاً للتفاوت والمفاضلة.

وهذه الخصائص لصيغة التفضيل أكسبتها اهمية في التحليل اللغوي، فهي من الصيغ الصرفية التي اخذت مساحتها في شعر النقائض، وقد وظفها شعراء النقائض في مواضع كثيرة لتحقيق اغراضهم.

ولقد سبق القول بدلالة الصيغة على الزيادة في المعنى، وهذه الزيادة تكون في اصل الفعل، وذلك ان يزيد أحد الطرفين المقصودين في الخطاب على الآخر، ولكن هل الزيادة هنا على مبدأ الاشتراك ام لا ؟

الظاهر من التعريفين السابقين أن الزيادة على (الإشتراك) ويظهر بقولهم عن أفعل التفضيل أنها صيغة دالة على أن شيئين قد اشتركا في صفة واحدة ، وزاد احدهما على الاخر في تلك الصفة.

وهذا هو الاكثر أعني أن تكون الزيادة على الاشتراك، وقد يكون المقصود بهذه الزيادة أن يزيد أحد الطرفين على الآخر في صفة نفسه، ولا يشترط وجود الصفة في طرفي التفاضل وذلك نحو: الشتاء أبرد من الصيف، فالتقدير أن الشتاء في برده زائد عن الصيف في حرّه، ومثله قولهم: العسل أحلى من الخل، فالمراد أن حلاوة العسل أقوى من حموضة الخل، فليس بينهما اشتراك في الحلاوة والحموضة، بل هي في زيادة صفته على صفة الاخر وكلاهما يختص بصفة تميزه من الآخر.[٤]

وكذا اشترطوا تحديد المفاضلة فلا يجوز إطلاقها دون تحديد لوجه التفاضل بين طرفي الخطاب ولذا وجب ذكر المفضل، والمفضل عليه،[٥] وصفة التفاضل مالم يدل دليل على أحدهما فيحذف .

وبعد هذا الحديث الموجز عن خصائص أفعل التفضيل، لابد من التمهيد بإيجاز لخصوصية توظيف هذه الصيغة لدى شعراء النقائض ولا نُبالغ إن قلنا إنّ هناك صورًا عديدة لهذا التوظيف تبعاً للسياقات المختلفة التي وظفت فيها هذه الصيغة ادّعاءً ونقضاً، ومن هذه الصور أن يوظف الشاعر (أفعل) التفضيل ادعاءً في القصيدة الأولى (المنقوضة) في سياق الفخر مدّعياً من خلالها معاني الفخر والفضل له ولقومه، فيكون في القصيدة (الناقضة) احتمال لصور عدّة، فإما أن يأتي الشاعر الناقض بما يضاد هذه المعاني موظفاً الصيغة نفسها في الهجاء بما يضاد ما ادعاه الشاعر الأول، وإما أن يقابل الشاعر الثاني بمعاني فخر مرادفة لها، بل ومطابقة لها أحياناً في اللفظ والمعنى، فيكون النقض من قبيل مقابلة الادعاء بادعاء من جنسه، ومقابلة الفخر بفخر مثله، وكل ذلك باستعمال الصيغة نفسها، فتتشابه البنية الصرفية بين القصيدتين إلى حدٍّ كبيرٍ، وصيغة (أفعل) في سياقات الفخر تحتمل (الاشتراك) في المعاني بين ما يسنده الشاعر لقومه من خلال هذه الصيغة وبين ما يريده لقوم المخاطب فقد تحمل معنى الزيادة لا غير، كما تحتمل على مستوى الدلالة أن تكون قصدية انفراد قومه بمعاني الفخر فتكون حينئذ من قبيل المبالغة.

أما في الهجاء فهناك صور اخرى لتوظيف هذه الصيغة، فقد يزاوج الشاعر المدّعي ابتداءً بين معاني الفخر لقومه ، وبين نسبة ما يضادها لقوم المهجو، وقد يكتفي بهجاء قوم الآخر، أما في نقض ذلك فقد يلجأ الشاعر إلى نسبة معاني الهجاء أنفسها إلى قوم المدّعي و قد يلجأ إلى نفيها عن قومه، ثم يقابل ذلك بإسناد معاني الفخر لقومه. إلا أن الصيغة في الهجاء لا تحتمل معنى (الاشتراك) بل المعنى فيها على قصدية نفي الاشترك.

وسيكشف التطبيق بمقابلة بعض أبيات القصائد ((الناقضة) و (المنقوضة)) عن بعض هذه الصور أو كلها، ويكشف عن أثر هذه الصيغة في تحقيق النقض اللغوي.

وسينقسم البحث على قسمين اساسيين:

أولاً: وقوع أفعل التفضيل حشواً:

تقدم الحديث بإيجاز عن بعض صور النقض بأفعل التفضيل، ونذكر هنا من صوره أن يتقابل النصان فخرا وهجاء، ومن ذلك قول جرير:[٦]

أَلَسنا أَكثَرَ الثَّقَلَينِ رَجلاً بِبَطنِ مِنىً وَأَعظَمُهُ قِبابا

سَتَعلَمُ مَن أُعِزُّ حِمىً بِنَجدٍ وَأَعظَمُنا بِغائِرَةٍ هِضابا

فأجابه الفرزدق ناقضاً:[٧]

لَنَا قَمَرُ السّمَاءِ عَلى الثّرَيّا، وَنحَنُ الأكثرُونَ حَصىً وَغَابَا

وَهَلْ شَيْءٌ يَكُونُ أذَلّ بَيْتاً مِنَ اليَرْبُوعِ يَحْتَفِرُ التّرَابَا

المقابلة بين البيتين ادّعاءً ونقضاً تكشف عن صورة من صور النقض اللغوي تتحقق بتوظيف الشاعرين لأفعل التفضيل بمظهرين:

الأول: استعانة كلا الشاعرين بأساليب لتقوية كلامهما ادعاء ونقضا، فاستعان جرير بالاستفهام التقريري المقرون بأفعل التفضيل بقوله:(ألسنا أكثر الثقلين) لتقوية ادعائه الكثرة لقومه، واستعان الفرزدق في نقض ذلك بالتخصيص بتقديم شبه الجملة الى جانب التوكيد بالضمير بقوله:

لنا قمر السماء..... ونحن الأكثرون

فقابل الادّعاء بادّعاءٍ مثله، فتقابلت الصيغتان (ألسنا كثر) ادعاءً، و (نحن الأكثرون) نقضًا **الثاني:** إشغال أفعل التفضيل بالمعاني الضدية الناقضة لمعاني الشاعر الأول

باستعمال الصيغة نفسها ادّعاءً ونقضاً مما يجعل القول بقصديتها في النصين مشروعاً غير متكلف في التحليل اللغوي، فقد وقع التضاد بين (أعز) في النص الأول، ونقيضها في النص الثاني (أذل) وهذا تضاد صريح بين معاني الصيغتين وهناك تضاد اخر مكنى عنه بين (أعظمنا) وبين ما كنَى عنه الشاعر الناقض بقوله: (اليربوع يحتفر الترابا)

ومما يستدل به على فاعلية أفعل التفضيل في تحقيق النقض اللغوي قول جرير:[٨].

أتَعْدِلُ أحسَاباً كِرَاماً حُمَاتُهَا بأحْسابِكُمْ؟ إنّي إلى الله رَاجِعُ

إذا قيلَ أَيُّ الناسِ شَرّ قَبيلَة وَأَعظَمُ عاراً قيلَ تِلكَ مُجاشِعُ.

فأجابه الفرزدق[٩]

أتَعْدلُ أحْسَاباً لِئَاماً أدِقّةً بأحْسابِنا؟ إني إلى الله رَاجَعُ

إذا قيل: أىّ النّاسِ شَرّ قَبِيْلةٍ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأكفّ الأَصَابِعُ

إن المقابلة بين النصين تكشف عن صورة من صور النقض اللغوي متحققة من تماثل الاساليب بين النصين الى حد كبير، فقابل الاستفهام في النص الأول باستفهام مثله، وقابل صيغة التفضيل (شر) بصيغة تماثلها، الا أن هذا التماثل بين الأساليب لا يعني القيام بالوظيفة ذاتها في النصين، فالاستفهام في نص الادعاء يفيد تقريرا وانكارا في الوقت ذاته ، تقرير المخاطب بما وصف به الشاعر قومه: (أتعدل أحسابا كراما... بأحسابكم؟) وإنكارًا عليه لمقارنة قومه بقوم المتكلم. فكون الاستفهام في نص الادعاء للتقرير أظهر منه في دلالته على الانكار، في حين أن الاستفهام في النص الناقض (أتعدل أحسابا لئاما... بأحسابنا؟) فيه الإنكار أظهر من التقرير...

وأن لصيغة التفضيل (شر) أثرًا ظاهرًا في تحقيق النقض اللغوي ناشئ عن تقابل النصين في توظيف هذه الصيغة بصورة تسهم في تحقيق أغراضهما الدلالية، فوظف الشاعر هذه الصيغة بصورة تكافؤ دلالة النص الأول مع تغيير الطرف المخصوص بها (المخصوص بالذم) ، فالطرف المخصوص بالذم في نص جرير(نص الادعاء) هو (مجاشع) وهم قوم الفرزدق، في حين الطرف المخصوص بالذم في نص الفرزدق هم (كليب) قوم جرير.

والنقض متحقق بتحويل خطاب الهجاء من طرف الى طرف آخر.

أماالنقض اللغوي في هذا النص عموما فمتحقق بالصورة الحجاجية الناشئة من التماثل بين النصين نشأ عنه تقابل النصين ادعاء مما اسهم بتحقيق صورة من صور النقض اللغوي.

كذلك من صور النقض بأفعل التفضيل ان يوظف في القصيدة الناقضة دون وروده في القصيدة المنقوضة، من ذلك قول الفرزدق[١٠] في نقض جرير:

يا اِبنَ المَراغَةِ أَنتَ أَلأَمُ مَنْ مَشَى وَأَذَلُّ مَـــنْ لِبِنانِـــهِ أَظفـــارُ

فإن هذا النص يأتي في سياق نقض هجاء جرير للفرزدق وقومه ووصفهم بأنهم (قيون) قومهم ليس لهم منزلة في قبيلتهم.

ثم ينتقل بعد نقض الهجاء بهجاء مثله إلى صورة أخرى من صور النقض يقابل فيها الهجاء بالفخر في القصيدة نفسها بقوله في وصف قومه:[١١]

وَالأَكرَمـــونَ إِذا يُعَـــدُّ قَـــديمُهُم وَالأَكثَـــرونَ إِذا يُعَـــدُّ كِثـــارُ

وَلَـــئِن سَـــأَلتَ لَتُنبَـــأَنَّ بِأَنَّنـــا نَســمو بِــأَكرَمِ مــا تَعُـدُّ نِــزارُ

ولو قابلنا بين هذين البيتين في الفخر والبيت السابق في الهجاء لكشفت المقابلة عن صورة من صور النقض تحققت في قصيدة واحدة، فقوله لخصمه أنت (ألأم ، وأذل) وقوله عن قومه أنهم (الأكرمون والأكثرون) وشتّان ما بين الصورتين دلالياً، بل ويمكن أن تكشف هذه المقابلة عن نوع من النقض يتحقق داخلياً في قصيدة واحدة، يلجأ فيها الشاعر إلى آلية واحدة من آليات النقض اللغوي يستعملها نقضاً لمعاني القصيدة الأولى ابتداءً، ثم يستعملها في النص نفسه ادّعاء لمعاني مغايرة يثبتها فخراً بقومه فيزاوج في توظيف الآلية نفسها نقضاً وادّعاءً في قصيدة واحدة.

ومثل ذلك قول الفرزدق في موضع اخر:[١٢]

لا قَـومَ أَكـرَمُ مِـن تَمـيمٍ إِذ غَـدَت عـوذُ النِسـاءِ يُسَـقنَ كَالآجـالِ

لَـولا عَطِيَّـةُ لَاِجتَـدَعتُ أُنـوفَكُم مِــن بَــينِ أَلأَمِ آنِــفٍ وَسِــبالِ

إِنَّ اِبـنَ أُخـتِ بَنـي كُلَيـبٍ خالُـهُ يَــومَ التَفاضُــلِ أَلأَمُ الأَخــوالِ

إِنَّ الحِجــارَةَ لَــو تَكَلَّــمَ خَبَّــرَت عَــنكُم بِــأَلأَمَ دِقَّــةٍ وَسِــفالِ

لا تخفى المشابهة بين هذا النص والنص السابق ففي كليهما يصف الفرزدق قومه بأنهم (الأكرم) ويصف قوم جرير بأنهم (الألأم) مع توكيد هذا المعنى بتكراره في هذا النص. إلا أن الفرق بين النصين وهو فرق دقيق يستحق النظر كونه يمس جوهر عملية النقض اللغوي ألا وهو أن الفرزدق في النص السابق بدأ هاجياً لقوم جرير ثم انتقل للفخر بقومه، أما في هذا النص فقد عكس المسألة، والسبب يعود إلى كون الفرزدق في النص الأول هو صاحب

القصيدة الناقضة، ولذا فإن سياق قصيدته يحتم عليه نقض معاني جرير ابتداءً ثم الإنتقال إلى إثبات نقيضها لقومه،

اما الفرزدق في هذا النص فهو صاحب الادّعاء أي (القصيدة المنقوضة) فاقتضى ذلك منه أن يبدأ في إثبات نقيضها لخصمه وقومه.

الخلاصة أن لصاحب الادعاء (النص المنقوض) الحرية في أن يبدأ نصه فخراً أو هجاءً لكن الأغلب في شعر النقائض أن يبدأ بالفخر كما سيأتي، أما صاحب النص الناقض فالسياق يقتضي منه أن يبدأ هاجياً لنقض معاني خصمه ثم ينتقل إلى الفخر، وعلى هذا فليس النقض متحققاً دائماً بين قصيدتين، فقد يقع في النص الواحد.

ومن صور النقض كذلك قول جرير ادّعاءً:[١٣]

أَلَسنا نَحنُ قَد عَلِمَت مَعَدٌّ غَداةَ الرَوعِ أَجدَرَ أَن نَغارا
وَأَضرَبَ بِالسُيوفِ إِذا تَلاقَت هَوادي الخَيلِ صادِيَةً حِرارا
وَأَطعَنَ حينَ تَختَلِفُ العَوالي بِمَأزولٍ إِذا ما النَقعُ ثارا
وَأَحمَدَ في القِرى وَأَعَزَّ نَصراً وَأَمنَعَ جانِباً وَأَعَزَّ جارا

استعمل جرير صيغ التفضيل (أجدر، وأضرب، وأطعن، وأحمد، وأعز، وأمنع) للتأكيد على مكانة قومه، وعظم شأنهم، وهذه الصيغ تدخل ضمن ما اصطلح عليه الحجاجيون (السلم الحجاجي) وحسب قانون الخفض في السلم الحجاجي الذي يقول إذا صدق القول على مراتب معينة من هذا السلم فإن نقيضه يصدق في المراتب الذي تحته، وجرير حين أثبت المراتب العلى لقومه، فإن قانون الخفض يقتضي إثبات النقيض لقوم المخاطب (الفرزدق).

وقد يأتي النص الادّعائي مزيجاً من الفخر والهجاء فمن ذلك قول الفرزدق:[١٤]

جَزى اللَهُ قَومي إِذ أَرادَ خِفارَتي قُتَيبَةُ سَعيَ الأفضَلينَ الأَكارِمِ
فَإِن تَكُ قَيسٌ في قُتَيبَةَ أُغضِبَت فَلا عَطَسَت إِلّا بِأَجدَعَ راغِمِ
بَلى وَأَبيكَ الكَلبِ إِنّي لَعالِمٌ بِهِم فَهُمُ الأَدنَونَ يَومَ التَلاحُمِ
رَأَوا حاجِباً أَغلى فِداءً وَقَومَهُ أَحَقَّ بِأَيّامِ العُلى وَالمَكارِمِ
وَأَنتُم أَذَلُّ قَيسِ عَيلانَ حُبوَةً وَأَعجَزُها عِندَ الأُمورِ العَوارِمِ

فما بين قوله (الأفضلين، والاغلى، والاحق) في وصف قومه، وبين (الأدنون، والاذل، والأعجز) – في وصف قوم المخاطب – يقع النقض.

ومثل ذلك قول جرير في موضع اخر:[١٥]

لَقَومِيَ أَوفى ذِمَّةً مِن مُجاشِعٍ وَخَيرٌ إِذا شَلَّ السَوامَ المُصَبِّحُ
فَخَرتُ بِقَيسٍ وَافتَخَرتَ بِتَغلِبٍ فَسَوفَ تَرى أَيَّ الفَريقَينِ أَربَحُ
وَظَلَّ لَكُم يَومٌ بِسِنجارَ فاضِحٌ وَيَومٌ بِأَعطانِ الرَحوبَينِ أَفضَحُ
تَرى مَحجِراً مِنها إِذا ما تَتَقَبَّت قَبيحاً وَما تَحتَ النِقابَينِ أَقبَحُ

النقض اللغوي يقتضي الإتصال اللغوي بين طرفين مرسل ومستقبل، ولا تكتمل عملية النقض بأحدهما، وإنما يمثل هذين الطرفين في النص في النص الضمائر وتنوعها بين التكلم والخطاب وفي ضل هذه الضمائر يتحقق النقض، فضلاً عن كونها تمثل مراحل الإنتقال بين الأغراض الشعرية، وهي في هذا النص تمثل مرحلة انتقال الشاعر من الفخر الى الهجاء، ومن الادّعاء الى النقض يمثلها في النص قوله: (فخرتُ) و (فخرتَ) فالالتفات من ضمير التكلم إلى ضمير الخطاب أسهم في الإنتقال من الفخر إلى الهجاء ومن الادّعاء إلى النقض.

كما يجدر الإنتباه إلى البيتين الأخيرين من النص فقد زاوج الشاعر بين وصفين، ففي البيت الأول زاوج بين (فاعل ⬅ فاضح) و (أفعل ⬅ افضح) وفي البيت الثاني بين (فعيل ⬅ قبيح) و (أفعل ⬅ أقبح)[١] لتأكيد هذه المعاني بأكثر من صيغة وتقويتها في الخطاب.

ثانياً: وقوع أفعل التفضيل قافية

لا تختلف صور النقض بأفعل التفضيل حال وقوعه قافية عما سبق ذكره سوى أنه يكون اكثر شيوعاً في القصيدتين (الناقضة) و (المنقوضة) معاً، لما تقتضيه طبيعة القافية في شعر النقائض كون القصيدتين مما يلتزم وزناً وقافية واحدة، وهذا الالتزام للقافية الموحدة في شعر النقائض يجعل بعض الصيغ الصرفية المتوافقة الحركات والسكنات اكثر شيوعاً ودوراناً في قصائد معينة دون غيرها.

ولكن ما يُسأل عنه هنا هل يكون الالتزام بقافية موحدة ملزماً للشاعر بصيغة معينة دون قصد منه لدلالاتها في اللغة؟

الذي يبدو أنّ القصد الدلالي موجود في هذه الصيغ وان كانت وحدة القوافي مفروضة على الشعراء إلا أن صيغ غير مفروضة عليهم فلا يلزمهم استعمال صيغ بعينها ، وانما هناك الكثير من الصيغ المتوافقة الحركات والسكنات، وبالتالي يمكن للشاعر توظيفها في قافية قصيدته، ولذا فإن الصيغ التي سنتطرق اليها في هذا الموضع هي صيغ شائعة في قصائد معينة ولكنها غير ملتزمة في القصيدة كلها.

فمن الامثلة على شيوع صيغة أفعل التفضيل في قافية بعض القصائد ما يأتي

قال الفرزدق:[١٦]

إنَّ الَّـذي سَـمَكَ السَـماءَ بَنـى لَنـا بَيتـاً دَعائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطـوَلُ

لا يَحتَبـي بِفِنـاءِ بَيتِـكَ مِـثلُهُم أَبَـداً إِذا عُـدَّ الفِعَـالُ الأَفضَـلُ

يَحمـي إِذا اِختُـرِطَ السُـيوفُ نِسـاءَنا ضَـربٌ تَخِـرُّ لَـهُ السَـواعِدُ أَرعَـلُ

مُـتَخَمِّـطٌ قَـطِـمٌ لَـهُ عادِيَّـةٌ فيهـا الـفَراقِدُ وَالسِـماكُ الأَعـزَلُ

الأَكـثَـرونَ إِذا يُـعـدُّ حَـصـاهُمُ وَالأَكـرَمـونَ إِذا يُعـدُّ الأَوَّلُ

زَيـدُ الـفَـوارِسِ وَابـنُ زَيـدٍ مِـنهُمُ وَأَبـو قَبـيصـةَ وَالـرَئيسُ الأَوَّلُ

إِنَّ اِبـنَ ضَبـَّةَ كـانَ خَـيراً والِـداً وَأَتَـمُّ فـي حَسَـبِ الكِرامِ وَأَفضَـلُ

يـا اِبـنَ المـَراغَةِ أَينَ خالُكَ إِنَّـني خـالي حُـبَيشٌ ذو الفَعـالِ الأَفضَـلُ

وَبَنـو غُـدانَةَ يُحـلَبـونَ وَلَـم يَكُـن خَـيلـي يَـقـومُ لَهـا اللَئيمُ الأَعـزَلُ

جَبـلي أَعَـزُّ إِذا الـحُروبُ تَكـشَّفَت مـِمّا بَنـى لَـكَ والـِدِاكَ وَأَفضَـلُ

ان الحيـاة الـى الـرجال بغيـضة بعـد الـذي فعـل اللئيـم الاثـول

المتأمل لأبيات هذه القصيدة يجد أن بعض صيغ التفضيل تكررت في أكثر من بيت فقد بثها الشاعر في اجزاء القصيدة كلها، وجعلها قافيةً لغرض ابرازها وتأكيدها حتى آلت الى دلالات مركزية كانت نواةً لمعاني القصيدة، فبرزت واضحة للقارئ، ومنها في النص السابق (الأفضل، الأول، الأعزل) فأن معاني هذه الصيغ اظهر وآكد في النص لتكرارها ووقوعها قافية للقصيدة وأن تكرار الصيغ الدالة على المهجو آكد لمعانيها ومنها في النص السابق قوله: (اللئيم الأعزل) و (اللئيم الأثول)،

وبهذا نجد أن صيغ التفضيل الواقعة قافية قد اكتسبت إضافة إلى دلالاتها، التأكيد كونها محتملة التكرار في اجزاء القصائد.

وقال جرير في نقض القصيدة السابقة:[١٧]

لِمَنِ الدِيـــارُ كَأَنَّهـا لَـــمْ تُـحـــلَلِ بَيـــنَ الكِنّاسِ وَبـيَنَ طَلْحِ الأَعْزَلِ
أَعـدَدتُ لِلشُعَـــراءِ سُـــمّاً نـاقـــعاً فـسَقَيـــتُ آخِـــرَهُم بِـــكَأسِ الأَوَّلِ
أَخـزى الَّـذي سَـمَكَ السَماءَ مُجاشِـعاً وَبَنى بِناءَكَ في الحَضيضِ الأَسفَلِ
إِنّـــي بَنـى لِـــيَ فـي المَكـارِمِ أَوَّلـي وَنَفَـــخت كيـرَكَ فـــي الزَمـانِ الأَوَّلِ
إِنّـــي إِلـــى جَبَـــلَي تَمـيمٍ مَعقِلـي وَمَحَـــلُّ بَيتـي فـــي اليَفـاعِ الأَطـوَلِ
عـمَـــروٌ وَسَـــعدٌ يـا فَـرَزدَقُ فـيهِمُ زُهـــرُ النُـــجومِ وَباذِخـاتُ الأَجبُـلِ

فقول جرير في النقض سار باتجاهين:

أحدهما: مقابلة الادّعاء بادّعاء مثله ودحض الفخر بفخر مثله، فكان النقض ناتج ادعاءين متقابلين، ومن هذا القبيل قوله:

إِنّـــي إِلـــى جَبَلَـــي تَمـــيمٍ مَعقِلـــي وَمَحَـلُّ بَيتـي فـي اليَفـاعِ الأَطـوَلِ

فإنه في نقض قول الفرزدق:

إِنَّ الَّـــذي سَـــمَكَ السَـــماءَ بَنـــى لَنـا بَيتـاً دَعائِمـُهُ أَعَـزُّ وَأَطـوَلُ

فلا تخفى المناسبة بين البيتين:

وثانيهما: النقض بعكس المعنى، وفيه نقض جرير البيت السابق بقوله:

أَخـزى الَّـذي سَـمَكَ السَماءَ مُجاشِـعاً وَبَنى بِناءَكَ في الحَضيضِ الأَسفَلِ

يضاف إلى ما سبق تكرار جرير للصيغ أنفسها بمعانيها الواردة في نص الفرزدق ومنها (الاعزل، الأول، الأطول) في مقابلة الصيغ الواردة في نص الفرزدق.

الخاتمة:

في الختام نذكر جملة نتائج توصل إليها البحث بمنهجه التحليلي الذي يحاول استنباط آليات النقض اللغوي في شعر النقائض، ومن تلك النتائج ما يأتي:

١_في سياق الادّعاء يلجأ الشعراء غالباً الى توظيف الصيغ الصرفية الدالة على المبالغة ، والزيادة في المعنى ، و كذلك الصيغ الدالة على التكثير في معاني الأفعال، والجموع، ومن ذلك صيغة (أفعل التفضيل) التي تدل على زيادة المعنى وتكثيره.

٢_ يتحقق النقض بصيغة (أفعل التفضيل) بأمرين: أحدهما: بدلالة الصيغة ذاتها على أن طرفين اشتركا في صفةٍ ما، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وبهذا فإن النقض ناشئ عن دلالة الصيغة على المفاضلة، وزيادة أحد طرفي الخطاب على الآخر.

وثانيهما: بالمعاني المعجمية التي تشغل هذه الصيغة فهي غالباً ما تكون معاني متضادة، ومتنافرة، وبهذا يكون النقض حاصل هذا التنافر الدلالي بين المعاني التي تشغل هذه الصيغة.

٣_ لا يمكن إغفال أهمية المعنى المعجمي في دراسة أثر الصيغ الصرفية في نقض المعنى ؛ كون الصيغ لا تؤدي دلالة مستقلة عن السياق، والمعنى المعجمي، فكون الصيغة على سبيل المثال دالّة على المدح، أو الذم، فإنما يُستنبط ذلك من المعنى المعجمي الذي يضفي الصبغة الدلالية على الصيغة الصرفية فضلا عن السياق؛ ولذلك يمكن القول بأن الدلالة الصرفية، وما يترتب عليها وهو النقض اللغوي ناشئ عن تضافر هذه العناصر الثلاثة.

٤_إن طبيعة التكوين اللغوي للنص الشعري المغايرة للنصوص الأخرى، فضلا عن التزام الأوزان والقوافي الموحدة بين القصائد الناقضة والمنقوضة أسهم كثيراً في هيمنة بعض الصيغ الصرفية، وكثرة ترددها ولا سيما في قوافي هذه القصائد مما أكسب دلالتها قوةً وتأكيداً، فضلاً عن لفت الأنظار إليها، ومن ثم إلى أثرها في نقض المعنى، وقد سلط البحث الضوء على صيغ التفضيل، فهي إحدى أكثر الصيغ شيوعاً في قوافي شعر النقائض.

The Effect of the Formula (I do / the superlative) in Nullifying the Meaning
A Study in the Poetry of the Opposites
An extracted research paper from Ph.D. dissertation submitted

Researcher: Ali Najm Aliwi
University of Diyala
College of Education for Humanities
Prof. Ghada Ghazi Abdel Majid (Ph.D.)
University of Diyala /College of Education for Humanities

Keywords: the superlative formula - nullifying the meaning - poetry of paradox

Abstract

One of the arts of poetry rooted in our Arab heritage (the art of paradox), and it is an art based on contradiction and disharmony, whether it is in its words and meanings, or it is at the level of syntactic structure, morphological formulas, stylistic phenomena, and different semantics. Therefore, this research will be concerned with studying one of the effective morphological formulas in achieving linguistic refutation, which is the formula (I do the superlative) to find out the specificity of employing this formula in the poetry of paradox , and its impact on achieving linguistic refutation of the poets of this art.

الهوامش:

١. ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٣٣.
٢. ينظر: المهذب في علم التصريف ٢٨٤.
٣. – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٩١-٩٢
٤- ينظر: البناء الصرفي في الخطاب المعاصر ٨٥-٨٦.
٥- ينظر: المصدر نفسه ٨٥.
٦- كتاب النقائض – نقائض جرير والفرزدق- ١: 322-٣٢٣.
٧- المصدر نفسه ١: 333-٣٣٩.
٨- المصدر نفسه – ٢: ١٠٧-١٠٩.
٩- المصدر نفسه ٢: ١١٣-١١٤.
١٠- المصدر نفسه – ٢: ٢٢٩.
١١- المصدر نفسه ٢: ٢٣٠-٢٣١.
١٢- كتاب النقائض –نقائض جرير والفرزدق – ١: ٢٠١.
١٣- المصدر نفسه – ١: ١٨٦.
١٤- المصدر نفسه –١: ٢٦٩ .
١٥- المصدر نفسه – ١: ٣٦٣.
١٦- المصدر نفسه – ١: ١٣٤.
١٧- المصدر نفسه – ١: ١٥٥.

المصادر والمراجع

- البناء الصرفي في الخطاب المعاصر(دراسة في الالفاظ التراثية والمحدثة) للدكتور محمد عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر ٢٠٠٩م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
- كتاب النقائض – نقائض جرير والفرزدق- ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٩٩٨.
- المهذب في علم التصريف، للدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور طه هاشم شلاش، مطابع بيروت الحديثة، بيروت – لبنان، ط١ ، ٢٠١١م.